مع ان افراده غير مختصة بذوي العقول هي التنبيه على ان جميع الكليات مس
متساوية باعتبار نفس التصور حتى انه ما من كلي الا وهو صادق على ذوي العقول
بهذا الاعتبار وان كان مباينا لهم بحسب الخارج كذا قال بعض المهرة
وثانيهما هو الكلي الاضافي وهو الذي اندرج تحته شيء اخر بالفعل او بالامكان
في نفس الامر وهذا المعنى اخص مطلقا من الاول من وجهين احدهما ان الكلي
الحقيقي قد لا يمكن اندراج شيء تحت الكلي الحقيقي ولا يندرج بالفعل لا ذهنا
ولا خارجا ولا بد في الكلي الاضافي من الاندراج بالفعل هذا على الاول وعلى الثاني اما
فهو اخص منه مطلقا ايضا لكنه من جهة فقط وهي الجهة الاولى كذا قال المحقق
الشريف قدس سره والكل هو الذي يتركب من الاجزاء والنسبة بين الكل والكلي
عموم وخصوص من وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكل بدون الكلي على زيد
يسمى كل منهما مقسما ويسمى ايضا مورد القسمة بينهما تساو ولا ترادف اذ
الترادف لا يكون الا بين الشيئين المفردين على ما قال الفاضل العصام في حاشية
التصديقات في بحث تحقق المحصورات ويسمى الجزئيات ولفظ الجزئي ايضا
بالاشتراك اللفظي يطلق على معنيين احدهما حقيقي وهو الذي امتنع فرض صدقه
على كثيرين يعني مفهوم لا يمكن للعقل فرض اشتراكه بين كثيرين بمجرد ادراكه
ما هو المراد من الفرض في هذا التعريف كما هو المراد منه فيما سبق في تعريف الكلي الحقيقي
فلا يرد ما اورد من عدم الانعكاس والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين الكل
من معنى الكلي تباين وهذا ظاهر واما النسبة بينه وبين الكل فبينهما عموم من
وخصوص من وجه لصدقهما على زيد وصدق الجزئي بدون الكل على الجزئي الذي
ليس بمركب من الاجزاء كالنقطة المعينة وصدق الكل بدون الجزئي الحقيقي على
الانسان وثانيهما اضافي وهو الذي اندرج تحته شيء اخر بالفعل او بالامكان
في نفس الامر وهذا المعنى اعم مطلقا من الاول وهو ظاهر واما النسبة بينه وبين
كل من معنيي الكلي فعموم وخصوص من وجه والاجزاء والجزء هو الذي يتركب الشيء

منه

منه ومن غيره وما بقي هنا من النسب التي تحصل بنسبة الكل الجزء الى كل من الكلين
فيما قبله ومن النسب الواحدة التي تحصل بنسبة الجزئي الاضافي الى الكل فكل منها
كنسبة الكلي الى الكلي فتامل حتى تستخرج مواد الاجتماع ومواد الافتراق في كل
منها لان المقام لا يساعد التفصيل اما اقساما للكلي في الاول وللكل في الثاني
اذ الجزئيات من حيث انها ليست باجزاء لا تكون اقساما للكل من حيث انه كل و
الاجزاء من حيث انها ليست بجزئيات لا تكون اقساما للكلي من حيث هو كلي
ستعرف النسبة بين القسم والمقسم في بيان شروط صحة التقسيم ويسمى كل قسم جزء
كان او جزئيا بالنسبة الى القسم الاخر جزء كان او جزئيا والاول الى الاول والثاني
الى الثاني قسيما اي مباينا بالتباين المطلق ويسمى القسم جزء كان او جزئيا الذي
دخل في المقسم كلا كان او كليا والاول في الاول والثاني في الثاني ولم يذكر القسم
الذي دخل في المقسم في اثناء التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء بالنسبة الى الاول وتقسيم
الكلي الى جزئياته بالنسبة الى الثاني والظاهر بين الاقسام التي هي الاجزاء او الجزئيات
تامل تعرف وجه التسمية بها وشرط صحة التقسيم تقسيم الكلي الى جزئياته سواء
حقيقيا او اضافيا اعتبارها بقرينة ذكر الشروط لصحة تقسيم الكل الى اجزائه في
الفصل الخامس لكن الغرض الانسب بغرضه في هذه الرسالة ان يعم هذا التقسيم
ولا يذكر فيما سياتي في الفصل الخامس شروط صحة تقسيم الكل الى اجزائه الا ان يقال
التقسيم ههنا يعم على ما هو الانسب بغرضه واما ما قال فيما سياتي فهو اما لمجرد دفع التوهم
او للتوطئة لما بعده من قوله ويستخرج الاعتراض عليه ودفعه الجمع اي كون التقسيم جامعا
لكل قسم من الاقسام التي دخلت في المقسم والمنع اي كون التقسيم مانعا عن دخول
كل مادة فيه من المواد التي لم تدخل في المقسم ويسمى الشرط الاول المسمى بالجمع الحصر
كما يسمى بالجمع ومعناه اي المعنى الالتزامي للحصر او للشرط الاول ان لا يترك في التقسيم
اي في تقسيم الكلي الى جزئياته او في التقسيم مطلقا ذكر بعض ما دخل في المقسم فيه
مفهوم رفع الايجاب الجزئي يعني ان يذكر في التقسيم كل ما دخل في المقسم والمراد مما